

## العنف السياسي (دراسة نفسية)

أ.م.د علي عبد الحسين بريسم  
كلية التربية / جامعة ميسان

أ.د سعد عبد الزهرة الحصناوي  
كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

المستخلص :

تقدم الدراسة بعض المعلومات الهامة حول موضوع من أهم موضوعات علم النفس السياسي حيث تمكن هذه المعلومات من تقديم صورة واضحة ومبسطة للقارئ في مجال علم النفس السياسي وتجعله يلم بهذا الموضوع وتفاصيله فضلاً عن الاستفادة من المعلومات في تقديم تصور بسيط عن العنف السياسي في العراق من حيث الأسباب و سبل المعالجة ، حيث تضمنت الدراسة المحاور الآتية :

المحور الأول : ( التعريف بالعنف السياسي) ويتضمن :

- مقدمة
- تعريف العنف السياسي ، حركة واتجاه العنف السياسي ، اشكال العنف السياسي

المحور الثاني : (التمييز بين العنف السياسي وبعض المفاهيم ) مثل :

- العنف السياسي والإرهاب السياسي
- العنف السياسي والصراع السياسي
- العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي
- المحور الثالث : (تفسير العنف السياسي)، وقد تضمن مجموعة من النظريات مثل :

- نظرية ثقافة العنف
- نظرية الحرمان النفسي
- نظرية الصراع المتعلق بتوازن القوى
- نظرية القوة الكامنة خلف العنف السياسي

- نظرية الاختيار العقلاني

**المحور الرابع :** (العنف السياسي في العراق وسبل علاجه) ، ويقدم هذا المحور رؤية الباحث حول العنف السياسي في العراق وسبل علاجه في ضوء ما طرح و ما يمكن استنتاجه من الأفكار التي طرحت في المحاور السابقة .

**Abstract**

the present study highlights one of the most significant topics in the field of psychology, namely political psychology . the study gives the reader a clear and simplified vision of political psychology . the study also sheds light upon political violence in Iraq in terms of causes and means of treatment . the study includes the following topics :

1-Definition of political violence .

-introduction

-movement, direction and types of political violence .

2-Distinction between political violence and other related terms .

- political violence and political terrorism .

- political violence and political conflict .

- political violence and political instability .

3- Political violence Theories .

-Culture violence theory .

- Relative deprivation theory .

-Balance of power theory .

-Theory of political for political violence .

-Rational choice theory .

4-means of treatment of political violence in Iraq . the researcher presents his own view on political violence in Iraq in the light of what has been dealt with.

## المحور الأول ..... التعريف بالعنف السياسي

### أولاً - المقدمة :

العنف ظاهرة عرفها الانسان منذ أقدم العصور حيث ، أشارت الكتب السماوية إلى هذه الظاهرة ومن هذه الاشارات ما ذكره القرآن الكريم في قصة قابيل وهابيل أبناء نبي الله آدم عليه السلام والصراع الذي حدث بينهما، وكيف أنها مثلت جريمة من ابشع الجرائم في تاريخ البشرية لكونها أول جريمة "عنف" ارتكبت على وجه الأرض وبالتالي انتقلت إلى كل المجتمعات البشرية، فالعنف ظاهرة موجودة منذ خلق الإنسان وهي حقيقة لا يمكن أن ينكرها أي شخص في العالم ولكنها تختلف بحسب نوع العنف ودرجته والجهة المسببة له والجهة التي يواجه العنف ضدها، فإذا نظرنا من حولنا فأنا نجد أن العنف بات مرضاً مستوطناً في المجتمعات بشكل يجعل معظمنا يعرفه ويخشاه، فهو يخترق حياتنا وثقافتنا ولغتنا (فرنافا، ٢٠٠٢، ص ١٤).

والعنف اليوم أصبح من الأمور الاعتيادية في حياتنا فأصبحنا نمارسه بدون أن نشعر بمن هم حولنا ، فالإنسان أصبح ينتهج سياسة العنف لدرجة القتل ، ويكفي إلقاء نظرة واحدة على عدد القتلى الذين يموتون كل يوم نتيجة الحروب بين الدول، لنفهم معنى العنف وتأثيره في المجتمعات (Bruce 1972: p90).

وقد اختلف الباحثون في تحديد أشكال العنف فمنهم من قسمها حسب الفئة المستهدفة "مثل العنف الأسري والعنف المدرسي والعنف الطائفي والعنف السياسي، وعنف الطفولة، والعنف ضد المرأة، وعنف الجامعات" أما الآخرون فقد قسموا العنف حسب طبيعته مثل "العنف اللفظي، والعنف الجسدي، والعنف الفكري، والعنف النفسي" . (رمضان، ١٩٩٤، ص ١٥١)

وما يهمنا من بين هذه الاشكال للعنف هو العنف السياسي حيث ان هنالك ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة ونوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها،

ولذلك فإن أغلب الباحثين والدارسين يعرفون العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية " .

ويتصدر العنف السياسي قائمة العنف في القرن الحادي والعشرين، فهو من أخطر أنواع العنف وأكثرها انتشاراً ، لكثرة المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتمي بها دعاة العنف السياسي ، حيث يجد رجال السياسة والأحزاب السياسية والأيدولوجية في العنف السياسي طريقاً سهلاً لتحقيق طموحاتهم في السلطة، أو رغبتهم في المحافظة عليها، وتتعدد القوى التي قد تمارس العنف السياسي وتتباين، بحسب الأهداف السياسية التي تسعى إلى تحقيقها.

وقد استنتجت إحدى الدراسات العراقية أنَّ العنف الجمعي الأكثر شيوعاً في هذه الحقبة ، هو العنف السياسي . الديني والذي يتخذ واحدة من الصور الآتية :

أ- العنف السياسي . المذهبي ، إذ يكون التباين هنا في الانتساب للمذهب دون الآخر من مذاهب الدين الواحد . فالصراع موجود بين البروتستانت والكاثوليك مثلاً ، في الدين المسيحي ، وهو كذلك بين السنة والشيعة ، في إطار الدين الإسلامي .

ب- العنف السياسي . الديني الداخلي ، هنا الجماعات تنتمي للدين نفسه وللمذهب نفسه أيضاً ، لكن ترى تلك الجماعة أنَّ أفراد الجماعة الأخرى قد خرجوا على صحيح الدين والمذهب معاً ، في حين يرى هؤلاء أنهم هم الملتزمون بالدين التزاماً صحيحاً .

ج- العنف السياسي . الديني الموجه من جماعة دينية إلى جماعة دينية أيضاً ، ولكنّها تنتمي لدين مختلف ، العنف بين المسلمين والمسيحيين . ( حمزة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠١ )

وترمي ممارسة العنف إلى تحقيق أهداف معينة، تختلف من موقف إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى، طبقاً لا ختلاف الفاعل. وهذا الفاعل قد يكون الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين. وقد يكون جماعة أو منظمة معينة تعمل ضد النظام الحاكم أو ضد جماعة أخرى. وقد يكون النظام الحاكم ضد

عناصر أو جماعات معينة داخل الدولة. وقد يكون ضد دولة أو جماعات أخرى خارج حدود الدول (ابراهيم، ٢٠٠٩، ص ٢٥)

#### ثانياً - تعريف العنف السياسي:

- عرفه ( ويلكنسون ١٩٧٧ ) : بأنه « استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية » ( Wilkinson.1977.p30 ).

- عرفه (سياهن ١٩٨١): بأنه " أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق أهداف سياسية " ( Si Ahn ١٢.١٩٨١ )،

- عرفه (حنفي ٢٠٠٥): بأنه كل الممارسات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية وبسياساته الاقتصادية والاجتماعية وهو الذي تمارسه الدولة ضد بعض الجماعات السياسية ، أو تمارسه بعض الجماعات السياسية ضد الدولة ، أو تمارسه بعض الجماعات السياسية ضد بعضها . (حنفي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠ - ١١)

- عرفه (ماركوس ٢٠١٠) "بأنه وسيلة تستخدمها الحكومات لتحقيق اهداف سياسية معينة قد تأخذ اشكال عدة منها (التعدي على الحريات والمجاعة والفقر والابادة الجماعية وعقوبات الإعدام)" (markus,2010).

#### ثالثاً - حركة واتجاه العنف السياسي:

يمكن تصور حركة واتجاه العنف السياسي بين القوى التي يمكن أن تمارسه والقوى المستهدفة به على النحو التالي:

١- العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم. وذلك لضمان استمراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له ، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته

القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات والقوانين الاستثنائية... الخ. ويعرف العنف في هذه الحالة باسم العنف (الرسمي أو الحكومي).

٢- العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلبة، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية... الخ)، إلى النظام أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل التظاهرات والإضرابات والاعتقالات والانقلابات... الخ. ويعرف بالعنف (الشعبي أو غير الرسمي).

٣- العنف الموجه من بعض عناصر أو أجنحة النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها أو اجنحتها الأخرى. ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: التصفيات الجسدية، والاعتقالات، وانقلابات القصر، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للأجنحة المتصارعة داخل النخبة الحاكمة. وقد يوظف الجيش والبوليس وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

٤- العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجة أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها ويطلق البعض على هذه الحالة اسم (العنف السياسي المجتمعي). (ابراهيم، ١٩٩٩، ص ٢٨)

#### رابعاً - أشكال العنف السياسي:

يوجد اربع أشكال للعنف هي:

##### ١ - العنف الشفوي :

هو الذي يكون بالتهديد باستخدام القوة دون استخدام العنف فعلياً ، و غالبا ما يسبق العنف البدني الحقيقي هذا التهديد و لكن لا يشترط تلازمها في كل الأحوال.

##### ٢ - العنف البدني :

هو الذي يتم بالسلوك البدني الضار كالضرب و القتل و الإيذاء و التسلط على الآخرين لإحداث نتائج اقتصادية و نفسية و عقلية و اجتماعية و يشترط لتوافر هذا النوع من العنف وجود النية لإحداث الضرر.

##### ٣ - العنف المشروع :

هو كل نوع من أنواع استخدام القوة لتنازع الحقوق ، القرارات على النحو الذي يرفع الظلم كطرد الاحتلال أو استعادة الأرض، و كف الظلم الاجتماعي ، و الدفاع المشروع عن النفس ، و هذا الأسلوب لا مناص منه إذ يعد تحصيل الحقوق بشكل كبير سلمي.

##### ٤ - العنف غير المشروع :

هو كل استعمال للقوة للاحتفاظ بحق مزعوم أو حق غير مشروع كما أنه يعتبر العنف الذي يخالف المعايير الاجتماعية و القانونية على اختلاف أساليب.(العبيد ١٩٩٣ ص١٦)

## المحور الثاني ..... التمييز بين العنف السياسي و بعض المفاهيم

### أولاً - العنف السياسي والإرهاب السياسي :

تعددت التعريفات حول مفهوم الارهاب للحد الذي احصى أحد الباحثين حوالي ( ١٠٨ ) تعريف لهذا المفهوم. الأمر الذي يثير بعض الخلط واللبس عند التعامل معه، وبالذات بعد شيوع استخدام المفهوم على نطاق واسع من قبل السياسيين والصحفيين، ولا تكمن المشكلة فقط في شيوع استخدام مفهوم الإرهاب والجماعات الإرهابية، ولكن في الغموض السياسي والفكري الذي لازم ذلك، فغالبًا ما يرتبط استخدام المفهوم بانحيازات قيمية وايدولوجية وسياسية. وهذا يفسر تعدد تعريفاته، وتتداخل عناصره، وما يعتبر إرهابًا من عدمه يختلف من دولة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى. ولقد أصبح إطلاق صفة الإرهاب على دولة أو جماعة أو منظمة معينة أو شخص معين سلاحًا دعائيًا لتشويه صورة المستهدف، ولتبرير بعض الإجراءات الانتقامية ضده.

وفي ضوء التعريفات المختلفة للمفهوم وتحديد ما يمكن القول إن الإرهاب السياسي هو سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة ( نفسية من الخوف والرغبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية ) (زيادة، ١٩٨٦، ص ١١٢)

ويمكن القول أن الفعل الإرهابي يعد رسالة موجهة إلى الآخرين. والهدف الأساسي منه هو إحداث أثر نفسي سلبي يتمثل في حالة من الخوف والقلق والرعب والتوتر لدى المستهدفين، حيث يمكن في إطار التأثير على توجهاتهم وسياساتهم. ولذلك فإذا كان العنف المادي يتجه إلى الضحية، فإن الآثار النفسية السلبية تتولد لدى الجماعة التي ينتمي إليها الضحية. ويقوم الإرهاب السياسي على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه.

ويعد استخدام العنف من العناصر الأساسية للفعل الإرهابي. فهو لا يمثل عنصرًا عابرًا أو طارئًا فيه، وتتعدد صور استخدام العنف بقصد الإرهاب، ومنها: اختطاف الطائرات، واحتجاز الرهائن وتقييد بعض الممتلكات العامة أو الخاصة، واغتيال بعض الشخصيات... الخ (عز الدين، ١٩٨٦، ص ١١٤)



وهناك العديد من القوى التي يمكن أن تمارس الإرهاب في المجتمع. فقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم بقصد إضعافه والتمهيد للإطاحة به، وإحداث تغييرات جذرية في بناء الدولة « والمجتمع \_ ويُعرف هذا بـ (الإرهاب الثوري) أو للتأثير على توجهات النظام وسياساته في إطار ما يخدم مصالح هذه الجماعات. وقد يمارسه النظام ضد بعض الجماعات والعناصر المناوئة في الداخل بقصد تحجيم دورها وتقليص معارضتها، ويُعرف هذا بـ «الارهاب المؤسسي» أو «الرسمي» أو، «إرهاب الدولة» إذ يصبح الإرهاب أداة من أدوات النظام للاستمرار في السلطة، وعلى هذا الأساس يكون الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي بين النظام الحاكم والقوى المعارضة له. وقد يمارس الإرهاب المستعمر الأجنبي من قبل القوى والعناصر الوطنية بقصد التحرر والحصول على الاستقلال. (ابراهيم، ١٩٩٩ ص ٣٢)

ومن حيث الإطار الجغرافي، فقد يمارس الإرهاب داخل نطاق الدولة أو في أحد أقاليمها، وفي هذه الحالة يعد إرهاباً محلياً، يشكل جزءاً من ديناميات وأساليب التفاعل والصراع بين المواطنين والنظام السياسي أو بين الجماعات المختلفة داخل إطار الدولة الواحدة. وقد يمارس الإرهاب عبر الحدود، إذ توجه دول أو منظمات معينة ضد مصالح دول أخرى ورعاياها، أو ضد العناصر المناوئة من الخارج، ويعرف في هذه الحالة باسم «الإرهاب الدولي». (عز الدين، ١٩٨٤، ص ٨)

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن هناك قدرًا من التداخل والتشابك بين آليات كل من العنف السياسي والإرهاب السياسي وأهدافهما، فاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو أحد العناصر والمكونات الأساسية للفعل الإرهابي، أي أن لا بد منه لإحداث الأثر النفسي المطلوب. لكن أشكالاً معينة من العنف هي التي تمارس بقصد الإرهاب، وهي تتسم بدرجة عالية من التنظيم، ولا يستغرق تنفيذها وقتاً طويلاً، ولا تحتاج إلى أعداد كبيرة من البشر أو المعدات العسكرية والقوات لإنجازها. ومنها على سبيل المثال: اختطاف الطائرات، واقتحام بعض الممتلكات العامة أو الخاصة وتفجيرها، واغتيال بعض الشخصيات العامة أو اختطافها.

## ثانياً - العنف السياسي والصراع السياسي :

هناك العديد من الدراسات النظرية والإمبريقية التي تناولت ظاهرة الصراع على المستويين الداخلي والخارجي، بقصد تحديد أسباب الصراعات الداخلية والخارجية وآلياتها وعوامل استمرارها، وتحديد أساليب إدارتها وحلها. في هذا الإطار، كثيراً ما يتم الخلط بين مفهومي العنف السياسي والصراع السياسي. ويلاحظ أن الكثير من الدراسات الكمية التي سعت إلى اختيار العلاقة بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي طرحت مؤشرات العنف السياسي الداخلي باعتبارها مؤشرات للصراع الداخلي، دونما مراعاة للتمايزات والاختلافات بينهما. وانطلاقاً من التعريفات النظرية المتعددة لمفهوم الصراع .

يمكن تعريفه بأنه طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمة ومصالحية. وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف، أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته.

وتأسيساً على ما سبق، فإن أي وضع صراعي يتضمّن وجود طرفين على الأقل، بينهما اختلافات قيمة ومصالحية متشابهة. وأن هناك سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية، يسعى كل طرف من خلالها إلى إلحاق الأذى والضرر بالآخرين، ويحرص على تعظيم مكاسبه. وتقوم علاقات الصراعات على أساس سعي كل من الطرفين إلى تأمين مصادر قوته وعناصره حتى تكون سنداً له في العمليات الصراعية.

ويكمن الفارق الجوهرى بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع وآلياته ويعد العنف بالمعنى الذي سبق تحديده إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع وحسمه. وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستخدم فيه. ومن هنا، فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون عنيفاً أو غير عنيف (ابراهيم، ١٩٩٩، ص٣٥)

وتتدرج أشكال الصراع ابتداء من الاستخدام المباشر للعنف المادي وانتهاء بأشكال التنافس والتناقض والممارسات التي لا تتضمن استخدام العنف المادي بالمعنى المشار إليه في هذه الدراسة.

وخلاصة القول: إن الصراع أعم من العنف، وإن العنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع.

### ثالثاً - العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي :

أظهرت بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي عدم تمييز بين مفهومي العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فطرحنا مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أصبح المفهومان مترادفين. وعلى الجانب الآخر أصبح الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي، ومن خلال استعراض العديد من تعريفات مفهوم عدم الاستقرار السياسي خلص أحد الباحثين إلى أنه (وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي) ( بدر الدين، ١٩٧٠، ص ١٨)

و تتمثل عناصر عدم الاستقرار السياسي في: اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية، وتناقص أو انهيار شرعية مؤسسات النظام، ومن هذا المنطلق، يعتبر العنف السياسي مفهوماً مركزياً لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة ويمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة منها: المظاهرات والإضرابات والمحاولات الانقلابية وأحداث الشغب والحروب الأهلية والاعتقالات والأحكام بالحبس والإعدام... الخ. وإذا كان العنف السياسي هو التعبير الرئيسي لعدم الاستقرار، فإنه ليس العنصر الوحيد. فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من: ( مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما. فهناك عدة مستويات للظاهرة هي :

١- عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة. ويشمل التغيرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة التغيير والتبدل في شاغلي المناصب والأدوار السياسية.

٢- عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارة والبرلمان والأحزاب. وغالباً ما يأخذ عدم الاستقرار صورة التغيير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية، أو في السياسات التي تأخذ بها. وكثيراً ما يرتبط عدم الاستقرار المؤسسي بعدم الاستقرار على مستوى النخبة، إذ تتجه النخب الجديدة أو العناصر الجديدة في تلك النخب إلى إحداث تغييرات في المؤسسات القائمة وسياساتها.

٣ - عدم استقرار السلوك السياسي. ويتمثل أساساً في تزايد اللجوء إلى العنف سواء من قبل النخبة الحاكمة أو الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، وعدم احترام القواعد الدستورية. وإذا كان العنف السياسي متغيراً أساسياً في وضعية عدم الاستقرار، فإن النخب الحاكمة تلجأ في بعض الحالات إلى ممارسة درجة عالية من العنف الرسمي، لتحجيم دور القوى المناوئة لها وتقليصها، بهدف تحقيق حالة من الاستقرار السلطوي أو القهري. وتعبّر هذه الحالة في مظهرها عن وضعية الاستقرار، إلا أنها تعكس في جوهرها حالة عدم استقرار كامن. ومرد ذلك إلى أن حالة الاستقرار هذه لم تتجم عن سعي النظام لتدعيم شرعيته، وزيادة فاعليته، وإنما نجمت عن قيامه بضرب دور القوى الساعية إلى التغيير وتحجيمها. لذلك، فإن هذه القوى غالباً ما تتجه إلى العمل السري، وتتحين الفرص والظروف التي تستطيع في ظلها أن تتحدى النظام وتمارس العنف ضده. وبالتالي، فإن حالة الاستقرار السلطوي تتضمن في إطارها مقومات كامنة لعدم الاستقرار، سرعان ما تنفجر في شكل دوره جديدة من العنف والعنف المضاد.

وعلى هذا الأساس، فإن الاستقرار السياسي لا يعني مجرد استمرار النظام القائم، ولكن يشمل الأسس والمقومات التي يستند إليها في استمراره. وهنا يجب التمييز بين الاستمرارية السياسية المستندة إلى أسس ومقومات تتعلق بكفاءة النظام وفاعليته وقدرته على تجديد ذاته وتطوير قدراته ومؤسساته وتعميق أسس شرعيته ومصادرها، وتلك المستندة إلى انخراط النظام في درجة عالية من العنف ضد القوى المعارضة، وهنا يكون ثمن الاستمرار باهظاً.

وبإيجاز، فإن العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار، لكنه ليس مرادفاً له، لأن الثاني أكثر اتساعاً من الأول، إذ يتضمن عناصر ومتغيرات أخرى.

وهكذا، يتضح أنه بالرغم من وجود بعض التمايزات بين مفهوم العنف السياسي وغيره من المفاهيم كالإرهاب السياسي والصراع السياسي وعدم الاستقرار السياسي، إلا أن العنف السياسي يعتبر مدخلا أساسياً لفهم هذه الظواهر. فممارسة العنف تعتبر عنصراً أساسياً لأي فعل أُرهابي. كما أن حدة الصراع السياسي من



العدد الثاني والثلاثون

آب / ٢٠١٨

مجلة كلية التربية

---

جانب، ودرجة شدة عدم الاستقرار من جانب آخر، تتوقفان على كم وكيف العنف المستخدم. هذا مع ملاحظة أن مفهومي الصراع السياسي وعدم الاستقرار أكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم العنف السياسي. (ابراهيم، ٢٠٠٩، ص ٣٦)

### المحور الثالث ..... تفسير العنف السياسي

هناك مجموعة من النظريات التي فسرت العنف السياسي منها :

#### أولاً - نظرية ثقافة العنف :

تُنسب هذه النظرية في تأسيسها إلى (Goffman 1974)، ثم أعيد الاهتمام بها في بدايات ثمانينات القرن الماضي، لتصبح اليوم واحدة من النظريات الرئيسة في ميدان الحركات الاجتماعية. تشدد النظرية على أهمية الرموز الثقافية، إذ يبدأ الناس بالحراك حالما يطورون فهماً مشتركاً للأحداث. فالحركات الاجتماعية تنجح بتحريك الناس إلى صالحها إذا ما تمكنت من تقديم إطار ثقافي للظلم Injustice Frame لهم. ويعني هذا الإطار مجموعة من الأفكار والرموز التي توضح أهمية المشكلة، وما يمكن أن تفعله الحركة للتخفيف منها ، إذ يزود الإطار هذه الأفكار والرموز بالتماسك المطلوب لجعلها ترتبط ببعضها ضمن فكرة منظمة ضمنية يستدل إليها بشكل غير مباشر عن طريق خصائصها التعبيرية واللغوية (Ryan & Gamson, 2006, p.14).

يتألف إطار الظلم حسب Snow & Benford من ثلاثة مكونات:

- الإطار التشخيصي Diagnostic : الحركة تؤطر المشكلة.
- الإطار التكهني Prognostic : الحركة تؤطر الحل المفضل لتلك المشكلة.
- الإطار الدافعي Motivational : الحركة تحث الناس وتقترح عليهم التحرك لحل المشكلة. (Sanfilippo et al., 2008, p.7)

و يشير "كوهين" ١٩٥٥ إلى أن الثقافة الفرعية هي التي تكتسب عن طريق التفاعل بين أفرادها ، و هذه الثقافة عبارة عن أنماط سلوكية منظمة بشكل منافي لأنماط الثقافة الأم ، و تظهر هذه الثقافة من خلال وسائل الإعلام أو الروايات التي تشيد بالعنف أو وجود معايير أو قوانين في التعاملات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية حيث تقوم هذه المعايير على أفكار تساير العنف و تحث عليه ،

مما جعل مبدأ البقاء للأقوى قائماً ، مما يزيد من احتمالية وقوع العنف ومن ضمنها العنف السياسي، و من خلال تلك القوانين، و المعايير تتجسد ثقافة في المجتمع تقوم في المجتمع تقوم بتمجيد و تعظيم العنف. (<http://shrsc.com>)

### ثانياً - نظرية "غير" للحرمان النسبي 1970 Gurr :

أصدر "غير" Gurr كتاباً بعنوان ((لماذا يتمرّد البشر؟)) Why Men Rebel؟ في العام ١٩٧٠، عرض فيه أبرز الرؤى النظرية والنتائج الميدانية الخاصة بمفهوم "الحرمان النسبي"، متفحصاً هذا المفهوم وأنماطه والمفاهيم المتفرعة عنه من قيم التوقعات وقيم القدرات. كما عالج فيه شدة الحرمان النسبي الجماعي ونطاقه، وعلاقته بظاهرة العنف الاجتماعي والسياسي، وبالسخط الشديد الواسع الانتشار في عدد من المجتمعات، عبر مجموعة من الفرضيات المدعمة امبريقياً (غير، ٢٠٠٤، ص ١١-١٣).

وقدم "غير" أربعة محددات ضرورية تؤدي إلى إحداث الحرمان النسبي لدى شخص يفتر إلى الحصول على شيء مرغوب به (س)، وهي:

- أ- إذا أدرك أن شخصاً مماثلاً له يمتلك ذلك الشيء (س).
  - ب- إذا كان يريد الحصول على ذلك الشيء.
  - ج- إذا كان يشعر إنه مؤهل للحصول على ذلك الشيء (س)، أي يستحقه.
  - د- إذا كان يعتقد إن ذلك الشيء (س) من غير الممكن الحصول عليه Not Feasible .
- وصاغ نظريته بالمعادلة الآتية:

توقعات القيم Value Expectations - قدرات القيم Value Capabilities

= الحرمان النسبي

توقعات القيم Value Expectations

فالقِيم Values هي الأحداث والأشياء والأوضاع المرغوبة التي يكافح البشر من أجل الحصول عليها. وتعدّ القيم من منطلق نفسي هي الأشياء التي تستهدفها البواعث البشرية، والتي يفترض إنها تعزى إلى "الحاجات" أو "الغرائز الأساسية" أو تشتق منها، كالغذاء، والمأوى، والخدمات الصحية، ووسائل الراحة المادية، والسلامة، والنظام، والحب، والانتماء، واحترام الذات، وتحقيق الذات، وقيم القوة (أي المشاركة في صنع القرارات السياسية الجماعية)، وقيم بين الأشخاص (أي الرغبة بمركز معترف به، والتضامن الجماعي) (غير، ٢٠٠٤، ص ٦٩-٧١).

أما "توقعات القيم" فتتمثل السلع والفرص التي يرغب بها الشخص ويشعر أنه يستحقها، بالمقايضة مع الآخرين المشابهين له (بضمنهم هو نفسه في الماضي)؛ فيما تمثل "قدرات القيم" السلع والفرص التي يمتلكها الشخص فعلياً أو يعتقد بأنه قادر على امتلاكها (Crosby, 1976, p.88).

وفي إطار محاولته لصياغة نظرية في العنف الاجتماعي والسياسي، أكد "غير" إن ازدياد السخط الناتج عن الحرمان يؤدي الى ازدياد حصول العنف. أما السخط واسع الانتشار فإنه يوفر حافزاً عاماً للقيام بالعنف الجمعي الذي في أغلبه له أهداف سياسية. لكن الدافع الكامن وراء العنف الجمعي يختلف اختلافاً قوياً حسب شدة الحرمان النسبي ونطاقه. وأوضح إن شدة الغضب الناجمة عن الحرمان ترتبط بخمسة متغيرات نفسية - ثقافية، هي:

- أ- كلما ازداد التناقض الذي يراه الفرد بين توقعاته وقدراته، تعاظم سخطه.
- ب- كلما ازدادت الأهمية التي يوليها الفرد لهذا التناقض، ازداد سخطه.
- ج- كلما قل اشباع الحاجات المتأثرة بهذا التناقض، ازداد استياءه.
- د- إذا توفر له عدد من الطرائق البديلة لتحقيق توقعاته وآماله، فمن المحتمل أن يؤجل سخطه إزاء اخفاقه. أما إذا كانت البدائل قليلة، فمن المحتمل أن يشعر بالاستياء نتيجة اليأس.



هـ- إذا حُرم الفرد من التعبير عن غضبه في المدى القصير، فإنه سيتعمق قبل أن يهدأ. وكلما ازدادت شدته طال أمده. (غير، ٢٠٠٤، ص ٥٣، ٦٧، ١١٧)

ويرى "غير" ان الحرمان النسبي يسبب الاحباط ثم الغضب، غير إن هذا الغضب لا يعني اندلاع الاحتجاج السياسي العنيف (العنف السياسي) بالضرورة، إذ يتوقف ذلك على مجموعة من العوامل الوسيطة، ابتداءً من "المبررات المعيارية" Normative Justifications التي تمتد ضمن متصل يتراوح بين قطبين متطرفين هما تمجيد العنف وعقيدة عدم العنف Nonviolence لدى "غاندي" (1869- 1948) Gandhim مثلاً، مروراً بـ"المبررات النفعية" Utilitarian Justifications المتمثلة بحسابات الربح والخسارة ذات الطابع العقلاني التي يجريها المنشقون عن السلطة، وانتهاءً بالظروف البيئية والخصائص الجغرافية وشبكات الاتصالات والعوامل الديموغرافية والدعم الخارجي، والتي تمارس جميعاً تأثيرها في تسهيل كفاح الناس ضد السلطة أو عرقلته .

قدم "غير" تصنيفاً ثلاثياً لأنماط الحرمان النسبي بوصفها عوامل سببية أو مهينة للعنف السياسي والجمعي (يُنظر الشكل "١" بأجزائه الثلاثة) (غير، ٢٠٠٤، ص ١٠٦، ١٠١، ١٠٩):

### الحرمان المتناقص Decremental Deprivation

تظل فيه التوقعات ثابتة نسبياً، ولكن ينظر الى القدرات على أنها في تناقص. ففي هذه الظروف، يغضب الناس بشأن ما فقدوه، فهم يعانون حرماناً نسبياً انطلاقاً من وضعهم الماضي، كما في حالات انخفاض قدرة الحكومة على توفير النظام أو حل الأزمات، أو الاحتلال الأجنبي، أو فقدان الإيمان ببنية المجتمع الموحدة للمعتقدات، أو الحروب والمجاعات والأزمات الاقتصادية، إذ تؤدي مثل هذه الأوضاع الى تحويل قطاعات كبيرة من الفئات الاجتماعية المحرومة إلى لصوص وقطاع طرق بسبب افتقارها الى القيم السياسية اللازمة للرد على تلك الأوضاع بشكل فاعل. وقد عزا عدد من المنظرين العنف السياسي كلياً أو جزئياً الى الحرمان المتناقص، قائلين إن الثورات تنشأ جزئياً عن حالات الحرمان من هذا النوع، بسبب "الكبت"، إذ طرح Sorokin 1925 فرضية مهمة بشأنه قائلاً: إن السبب المباشر للثورة ((هو دائماً نمو "كبت" الغرائز لأكثرية المجتمع واستحالة توفير الحد الأدنى

من متطلبات تلك الغرائز)). وتتفق هذه الفرضية مع الرؤية الماركسية التي سبقتها، إذ عدّ "ماركس" و"انجلز" أن النمو الذي لا مفر منه لحالات السخط العميق لدى الطبقة العاملة ناجم عن حالات الكبت المطلقة، كتدمير شعور العامل بالكرامة عبر إخضاعه للآلة والسوق، وعدم الطمأنينة في مجال العمل، والحرمان الاقتصادي.

لقد كان الحرمان النسبي المتناقص عبر التاريخ البشري مصدراً للعنف الجمعي، وأكثر شيوعاً من أي نمط آخر من الحرمان النسبي، ذلك أن غضب الناس عندما يفقدون ما يملكونه، هو أكثر شدة من غضبهم حين يفقدون الأمل ببلوغ ما لم يحصلوا عليه بعد (غير، ٢٠٠٤، ص ١٠٢-١٠٥).

### الحرمان الطموحي Aspirational Deprivation

تظل فيه القدرات ثابتة نسبياً، في حين إن التوقعات تزداد أو تتعمق. فالناس هنا لا يعانون من فقدان كبير لما عندهم، بل يثور غضبهم لأنهم يشعرون بالافتقار للوسائل اللازمة لتحقيق توقعات جديدة تخص حقوقاً جديدة لم يسبق امتلاكها، مثل المشاركة السياسية لشعوب المستعمرات، والمساواة الشخصية بالنسبة إلى أفراد الطبقات الدنيا والمجموعات المنبوذة، وزيادة المطالبات بسلع الرفاه لدى الفئات المحرومة، والطلبات المكثفة للوصول إلى مواقع النخبة السياسية لدى الطبقات المتحركة صعوداً نحو السلطة؛ بمعنى إن مجرد التعرض لطريقة مادية أفضل للحياة أو معرفة تلك الطريقة، يفترض أن يرفع درجة التوقعات. وقد وجد عدد من المنظرين أن التناقض بين الحصة النسبية للفرد أو الجماعة من الرفاه والسلطة ذو صلة أيضاً بشكل محدد بالعنف السياسي. ومن بين هؤلاء "ارسطو" (٣٨٤-٣٢٢) ق. م الذي كتب يقول: إن مصدر الميل إلى الثورة هو الطموح للمساواة الذي يحرض عامة الشعب على العصيان عندما يفترضون أن لديهم حصة صغيرة، بالرغم من أنهم يضاھون القلة ذات الامتيازات (غير، ٢٠٠٤، ص ١٠٥ - ١٠٨).

وتتخذ تلك التوقعات المتصاعدة لدى الناس ثلاثة أنماط:

- أ- ارتفاع التوقعات بالحصول على موارد معينة، كالسلع المادية أو الحرية الشخصية أو العدالة.
- ب- تكوين توقعات بشأن طموحات جديدة لم يسبق أن تحققت لديهم، كالمشاركة السياسية أو تساوي الطبقات.
- ج- تكوين التزامات شديدة بطموحات سبق أن أعاروها اهتماماً قليلاً في السابق.

(Worchel et al., 1991, pp.301-302)

#### الحرمان المتدرج : Progressive Deprivation

ينطوي على زيادة كبيرة ومتزامنة في التوقعات، وعلى نقصان في القدرات، إذ يمكن لركود اقتصادي في اقتصاد أخذ بالنمو أن يحدث هذا الأثر، أو أن يحدث هذا الأثر من جراء طرح إيديولوجية تحديث في مجتمع تسوده حالات عدم مرونة بنوية (غير، ٢٠٠٤، ص ٩٩، ١٠٨)

ويعدّ هذا النمط من الحرمان نسخة معمرة للنموذج الذي اقترحه Davis والمسمى فرضية الخط البياني (J-curve) والتي مؤداها أن اندلاع الثورة يصبح أكثر احتمالاً عندما تمر حقبة طويلة من الانتعاش الاقتصادي والتطور الاجتماعي تعقبها مرحلة قصيرة من التدهور الحاد. ففي هذه الحالة ترتفع أولاً توقعات الناس باستمرار التطور، إلا أن تدهور قدرات القيم بعد ذلك يؤدي إلى انبثاق الحرمان المتدرج بتأثير الخوف من أن الانجازات التي تحققت خلال مدة طويلة من الزمن سيجري فقدانها بسرعة (Worchel et al. , 1991, p.302) (نظمي، ٢٠٠٩)

ويمكن استعمال هذا النموذج ليشمل المجتمعات التي تعرضت للتغير الاجتماعي الايجابي، إذ تقرض نظريات الثورة بهذا الشأن أن العنف السياسي ينجم عن القدرة المتناقصة على الاستجابة من جانب البنى أو المعتقدات أو المعايير الاجتماعية، أو كلها مجتمعة، للتغير الموضوعي؛ أي عجز المؤسسات الاجتماعية والسياسية عن مواءمة نواتجها المتصلة بالقيم بما يكفي من السرعة مع

الأوضاع المتغيرة. فالنخبة الحاكمة في المجتمع، في بعض الحالات، تعجز عن معاودة التكيف مع المستجدات الناجمة عن المخترعات والاكتشافات والاتصالات الثقافية، وترغب بالمحافظة على النظام القديم الذي ما عاد يمت بصلة الى الأوضاع الراهنة. فنهاية عملية التكيف هي بداية الثورة. ومن أمثلة ذلك الثورة الفرنسية ١٧٨٩م والروسية ١٩١٧م والمصرية ١٩٥٢م، والحرب الأهلية الأمريكية. فالعامل الحاسم في كل هذه الحالات كان الخوف المبهم أو المحدد لدى الناس من أن ما تم احرازه عبر مدة طويلة من الزمن سيضيع بسرعة، وهو خوف يتصل ادراكياً بقيام الحكومات بكبت تلك الفرص (غير، ٢٠٠٤، ص ١٠٨-١١٢). (نظمي، ٢٠٠٩)

### ثالثاً - نظرية الصراع المتعلق بتوازن القوى (Korpi 1974) :

استهدف هذا الأنموذج تقديم تفسير أكثر تطوراً للصراعات السياسية والاجتماعية في المجتمع، بالاستفادة من دمج مفهوم "الحرمان النسبي" بمفهوم "موارد النفوذ" Power Resources ضمن رؤية سوسيو- سيكولوجية تكاملية، أطلق عليها تسمية ((أنموذج الصراع المتعلق بتوازن القوى)) Power Balance Model of Conflict . فقد انتقد Korpi المنظور الدافعي Motivational للحرمان النسبي، والذي يقوم على فكرة إن توقعات الناس وإنجازاتهم Expectations & Achievements تكفي لإقامة نظرية في تفسير الثورات والعنف الجمعي والسياسي. واقترح بدلاً عن ذلك تصوراً تكاملياً يجمع بين المنظور الدافعي ومنظور العملية السياسية Political Process موضحاً إن الفروق في موارد النفوذ وحراكها Mobilization بين الجماعات السياسية، يمكن عدّها المتغير المستقل الأساسي، فيما "المنافع" Utilities الناجمة عن تحقيق الأهداف و"توقعات النجاح" و"الحرمان النسبي" يمكن عدّها متغيرات وسيطة تقوم بربط التأثيرات الناجمة عن التغيرات في توازن النفوذ بين الجماعات السياسية، باحتمالية ظهور الصراع فيما بينها.

ويقصد بـ"موارد النفوذ" الملكيات التي يحوزها أحد الأطراف بما يجعله قادراً على إثابة أو معاقبة أطراف أخرى. أما "الصراع" Conflict فهو التفاعل بين المصالح غير المتطابقة لتلك الأطراف، والذي يستلزم توجيه العقوبات نحو بعضها. ولذلك تشد الصراعات السياسية أكثر في الحقب التي تكتسب أو تفقد فيها الجماعات السياسية موارد نفوذها. فأطراف الصراع لا يدخلون إلى حلبته بموارد

نفوذ متساوية، بل متباينة، وهو ما يجعل أحد الأطراف قادراً على إثابة أو معاقبة طرف آخر. ثم يجري كل طرف تقويماً لمخرجات هذا الصراع طبقاً لتوقعاته المعيارية القائمة على مستوى طموحه، محدداً ماهية المخرجات التي يمكن عدها ايجابية وتحقق العدل له. أما الفرق بين مستوى الطموح وبين مستوى المخرجات، فيحدد درجة الحرمان النسبي التي يعاني منها كل طرف في ذلك الصراع. وتتأثر مستويات الطموح هذه بعمليات التعلم طويلة المدى، إذ يميل الطرف الأضعف من خلال عملياته النفسية الداخلية بمرور الوقت إلى ملائمة مستويات طموحه مع المخرجات الفعلية للصراع، فيما يتجه الطرف الأقوى للتأثير في الطرف الأضعف ليقبل شرعية تلك المخرجات. إلا إنه في المديات القصيرة للصراع، تبقى مستويات الطموح في الغالب منحرفة عن مستويات المخرجات، مما يديم صراع المصالح بين الأطراف، ويجعل شرعية السلطة أمراً منقوصاً.

ويقدم الشكل (٢) تمثيلاً لأنموذج Korpi 1974 ، يوضح دور الحرمان النسبي في عملية الحراك المحتمل للطرف (أ) في صراعه الكامن Potential مع الطرف (ب)، إذ كلما تزداد الفروق في موارد النفوذ بين الطرفين، تزداد احتمالية أن يلجأ الطرف الأقوى إلى معاقبة الطرف الأضعف، كما تزداد احتمالية أن يدافع الطرف الأقوى عن نفسه ضد هجوم يشنه الطرف الأضعف، أي تزداد احتمالية الصراع المكشوف Manifest بينهما. أما إذا بدأت الفروق في موارد النفوذ بين الطرفين بالتقلص، فستتناقص احتمالية حراك الطرف الأقوى، فيما تزداد احتمالية حراك الطرف الأضعف مما يرفع من احتمالية الصراع المكشوف بينها. (Korpi, 1974, pp.1569-1574) وبالتالي يؤدي هذا الصراع المكشوف الى العنف السياسي عندما تكون اهداف هذا الصراع سياسية.

## رابعاً - نظرية القوة الكامنة خلف العنف السياسي Theory of Potential for Political Violence :

تقف هذه النظرية لمؤسسها Muller 1972 تقترض هذه النظرية إن اندلاع أعمال المعارضة السياسية غير التقليدية التي ينخرط بها الناس ضد حكوماتهم - بضمنها الثورة - ، يمكن تفسيره على أساس تشتت الدعم للبنية السياسية للسلطة القائمة، وبسبب الاعتقاد بأن العنف السياسي قد نجح في الماضي بتحقيق الأهداف المرجوة. فاستعداد الأفراد للمشاركة في الثورة ضد السلطة الحاكمة يبلغ مداه الأقصى عندما يتلزم شرطان في آن معاً: أقل درجة من الثقة في السلطة السياسية، وأعلى درجة من الاعتقاد بأن استعمال الجماعات المعارضة للعنف في الماضي قد حقق لها أهدافها. وبالعكس، يزداد احتمال تجنب الناس للانخراط في حركات المعارضة، عندما يتلزم شرطان في آن معاً: أعلى درجة من الثقة بالسلطة السياسية، مع أدنى درجة من الاعتقاد بأن استعمال العنف قد حقق للجماعات المعارضة أهدافها في الماضي.

وقدمت النظرية ما يثبت طروحاتها عبر تصميمها لأنموذج تجميعي خطي Linear Additive Model باستعمال معادلات الانحدار، قائم على معطيات احصائية مستقاة من مقابلات أجريت مع (٥٠٣) أفراد من السود والبيض في مدينة "واترلو" في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ وفر هذا الأنموذج إمكانية التنبؤ باستعداد الفرد للمشاركة في نشاطات المعارضة السياسية، بتوظيف ثلاث متغيرات أساسية، هي: عمره، ودرجة اعتقاده بشرعية السلطة أو عدم شرعيتها (أي مدى ثقته فيها)، ودرجة اعتقاده بجدوى العنف في تحقيق الأهداف السياسية في الماضي. إذ وجد إنه لا يمارس هذا التأثير الضعيف إلا عند اقترانه باعتقاد الأفراد بشرعية النظام السياسي أو عدم شرعيته. (Muller, 1972, pp.953-954)

## خامساً - نظرية الاختيار العقلاني لتفسير العنف السياسي:

نظرية الاختيار العقلاني، وهي حجر الزاوية في النظرية الاقتصادية لأكثر من قرن من الزمان، وقد لعبت نماذج الاختيار العقلاني دوراً رئيسياً في فهم السلوك السياسي العنيف للجماعات. وتقترض

نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد يتصرفون كأنما يحاولون تحقيق أقصى قدر من السعادة ضمن حدود بيئتهم.

ومن المفاهيم الأساسية للنظرية :

**- مفهوم التفضيلات الفردية (concept of individual preferences).** نظرية الاختيار العقلاني تقترض أن الأفراد لديهم تفضيلات في كل دول العالم المختلفة. فمناذج الاقتصاد الجزئي التقليدية لسلوك المستهلك لاي دولة في العالم هي حزم من السلع مثل الهامبرغر والشراب وغيرها.

فالأفراد يعرفون بشكل حدسي ما إذا كانوا يفضلون الهمبرغر على الهوت دوج وهكذا يمكن ترتيب حزم مختلفة من السلع على أنها أكثر أو أقل تفضيل. ففي مجال الاقتصاد يشار إلى ترتيب التفضيلات عادة باسم الفائدة. وهكذا، الاقتصاديون يتحدثون عن الأفراد كالفائدة المستمدة من السلع المختلفة أو الخدمات.

الأهم من ذلك، اصل وضع التصور للفائدة يتشارك كثيرا مع ترتيب التفضيل للممتلكات المادية. وقد ساد اعتقاد ان الاعتبارات الأخلاقية والسياسية أيضا تكون جزءا لا يتجزأ من فائدة الأفراد، واعتبر بعض الكتاب الأوائل هذه الجوانب من الفائدة تكون أكثر أهمية للتأثير على السلوكيات الفردية.

بالتالي، نظرية الاختيار العقلاني تسمح للأفراد الذين لديهم تفضيلات ليس فقط من اجل الممتلكات المادية مثل الهمبرغر أو الهوت دوج، ولكن أيضا للاعتبارات النفسية والأخلاقية والسياسية.

وهو يتفق تماما مع نظرية الاختيار العقلاني ان الأفراد مستعدون للتضحية بكل الممتلكات المادية بسبب معتقداتهم الدينية أو الثقافية. بالنظر لتفضيلات الأفراد، تقترض نظرية الاختيار العقلاني أن الأفراد سوف يتصرفون بطرق منتظمة يمكن التنبؤ بها تتسق مع تلك التفضيلات.

ويمكن أن تمثل تفضيلات الفرد بانها تزود وظيفة الفائدة وان تفضيلات الأفراد تحمل خاصيتين أساسيتين: **الاكتمال والتعدي (completeness and transitivity).**

اما المفهومين الآخرين المستمدين من استخدام نظرية الاختيار العقلاني في الاقتصاد الجديرين بالاهتمام هما :

### — قيود الميزانية والشر الاقتصادي (the budget constraint) and economic bads

قيود الميزانية بشكله الأبسط ، يعكس القيود الاقتصادية المفروضة على الأفراد بواسطة دخلهم: اي ان الشخص الذي لا يستطيع شراء همبرغر إذا كان هو أو هي لا يملكون المال للقيام بذلك.

مفهوم قيود الميزانية يمكن أن يستمر ليعكس أي عدد من القيود على سلوكيات، الأفراد ، بما في ذلك القيود الاجتماعية والأخلاقية.

اما الشر الاقتصادي (عكس السلع الاقتصادية) وهو مفهوم لم يناقش كثيرا في معظم النظرية الاقتصادية. السلع هي الأشياء التي تمثل الافراد وبالتالي سوف يدفعون المال للحصول عليها (أو أكثر بشكل عام، التخلي عن غيرها من السلع للحصول عليها). الشرور هي الأشياء التي الأفراد لا يحبونها، وبالتالي سوف يدفعون لتجنبها أو القضاء عليها. على سبيل المثال، في معظم الحالات الناس لا تباع القمامة المنزلية ولكن بالأحرى يدفعون المال لإزالتها. وبالتالي، القمامة هي الشر الاقتصادي ضمن نظرية الاختيار العقلاني.

الآن لدينا فهم أساسي عن المفاهيم الأساسية لنظرية الاختيار العقلاني، كيف يمكننا تطبيقها على العنف السياسي؟ فإننا بحاجة إلى فهم دوافع الأفراد الذين يشاركون في العنف السياسي مقابل أولئك الذين لا يفعلون ذلك.

إيثان بوينو دي مسكيتا (٢٠٠٨) يشير إلى أن الفقر في المجتمع الذي يكون معروف بالإرهابيين قد يكون عاملا رئيسيا في العنف السياسي حتى لو لم يكون الجناة أنفسهم فقراء. واتساقا مع هذا الرأي الأكثر دقة للصلة بين العنف السياسي والظروف الاقتصادية ، معظم الكلام من الإرهابيين والمتطرفين السياسيين، والمتشددون تؤكد على المظالم منذ فترة طويلة باعتبارها دافع للعنف السياسي.



وأشارت دراسة لويز ريتشاردسون أن الدوافع الرئيسية للعنف السياسي هي الانتقام، والشهرة، وردود الفعل.

وناقشت أن البحث عن الانتقام بعد المظالم الاجتماعية، قد يستمر لسنوات أو حتى أجيال وليس من أجل الأخطاء الشخصية، على الرغم من أن مثل هذه الأخطاء قد تحفز أيضا العديد من الأفراد إلى العنف.

وناقشت بعدها الشهرة على حد سواء الشهرة على المدى القريب وعلى المدى الطويل من الدعاية الأخبائية ، والشهرة المجتمعية لتحقيق مكانة أسطورية أو استشهادية.

وأخيرا، فإن رد الفعل المرغوب هو شكل من أشكال رد الفعل السياسي على جزء من الهدف.

ومن الدوافع الثلاثة، التي اشار اليها ريتشاردسون الانتقام وهو الدافع الوحيد الأقوى والأكثر لمرتكبي العنف السياسي والذي يمكن أن يأخذه بدلا من أن يعطيه ، الشهرة ورد الفعل يجب أن يعطى من قبل وسائل الإعلام أو الحكومات المستهدفة ولكن الانتقام يمكن أن يأخذه حتى مع الهجمات مجهولة المصدر.

وعلاوة على ذلك، فإن العديد من اللاعنفين ، الأفراد الناشطين سياسيا يسعون الى الشهرة او ألي رد فعل مع قليل من تبني الرغبة في الانتقام.

وهكذا، يبدو الانتقام لأن يكون العامل الأكثر أهمية الذي يندرج في وظيفة الفائدة عندما وضع نموذج الاختيار العقلاني من العنف السياسي.

وتشير الدراسات أن الأفراد سوف يعاقبون الجهات التي ينظرون اليها بانها أضرتهم بتكاليف مستقبلية وإنهم سوف يقومون بذلك حتى لو باسم الغير .

وتشير دراسات أخرى إلى أن الارتياح الفوري قد يكون هو الدافع لسلوك العقوبة على ما يبدو .

على سبيل المثال، في نظرية الإدمان العقلاني (بيكر وميرفي، ١٩٨٨)، استخدمو وسيلة جيدة للإدمان مثل الكحول أو السجائر يؤدي إلى تراكم مخزون الادمان. مخزون الادمان هو الشر الاقتصادي الذي يلتقط مضار الإدمان. وقد أظهرت بيكر وميرفي (١٩٨٨) وغيرها أنه حتى لو ان الافراد على وعي ويدركون ان الإدمان ضار، فأنهم لا يزالون يختارون بعقلانية استهلاك سلع الادمان لأن التمتع بها في الوقت الحالي للاستهلاك يفوق الأضرار المستقبلية المخفضة.

دمجت النظرية بين المظالم (الظلم) واعتباره الشر الاقتصادي الذي يستجيب له الأفراد. والعنف السياسي هو محاولة الفرد لتقليل من كمية ذلك الشر. والانتقام كرد فعل على الشر الاقتصادي. (Bray، ٢٠٠٩)

## المحور الرابع ..... العنف السياسي في العراق وسبل علاجه

### اولاً - العنف السياسي في العراق

أن المتفحص للوضع العراقي يجد ان مؤشرات العنف السياسي موجودة وعبر الزمن حيث يمكن الجزم بان ليس هناك مدة زمنية مرت بالعراق تأريخيا تخلو من العنف لأغراض سياسية و بالنسبة الى العصر الحديث فقد شهد العراق قبل احداث ٢٠٠٣ العديد من مظاهر العنف السياسي ربما كان اغلبها يرتبط بالعنف السياسي الرسمي اي عنف السلطة وقد تمثل بالقتل الجماعي بابشع صوره ، والاعدام ، والتعذيب ، وانتهاك الاعراض والاعتقالات ..الخ من الافعال العنيفة التي كان الهدف الاساسي من وراءها هو المحافظة على بقاء السلطة بيد النظام السياسي السابق ، ومن المنطقي ان نذكر ان هناك نوع اخر من العنف السياسي ظهر وبخاصة بعد انسحاب الجيش العراقي وانكساره في الكويت فقد مارست الجماهير الغاضبة وبعض افراد القوات المسلحة المحبطة النوع الثاني من العنف السياسي وهو غير الرسمي ( الشعبي ) .. والذي استهدفت فيه رموز السلطة ومؤسساتها لغرض تحقيق الهدف السياسي وهو اسقاط النظام الحاكم وربما يدخل هذا النوع من العنف السياسي فيما يطلق عليه تسمية العنف السياسي المشروع الا انه يبقى عنفاً سياسياً له اثاره السلبية .

وبعد احداث ٢٠٠٣ فقد اصبح العراق ساحة للعنف السياسي بانواعه واشكاله المختلفة ، فالقتل ، التعذيب ، الاعتقال ، وانتهاك الحرم ، والخطف ، والتفجير ، وقمع حركات الاحتجاج و استخدام الجيش للقضاء على اعمال العنف وغيرها من الممارسات العنيفة التي تخدم اغراض سياسية ، حيث ظهرت انواع جديدة من العنف في العراق لم تكن موجوده من قبل الا في بعض الحالات كانت في زمن النظام السابق استخدمت في شمال العراق وهوالتهجيروالذي اصبح اداة سياسية يستخدمها البعض في بعض المناطق المختلطة دينياً او مذهبياً لتحقيق اغراض سياسية واصبحت التصفيات الجسدية بين النخب السياسية او بين ابناء الاديان المختلفة او بين ابناء الدين الواحد او بين ابناء المذهب الواحد من الامور المعتاد عليها لدى الانسان العراقي ،وليس المهم فقط ان نقول ان هناك عنفاً سياسياً في العراق بل ان الموضوع يزداد اهمية لو تعرفنا على الاثار السلبية لهذا العنف في حياة الفرد والمجتمع العراقي ويمكن تقسيم هذه الاثاركالآتي :

## ١ - من الناحية السياسية :

يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية (حكومة / معارضة / أحزاب / منظمات مجتمع مدني ) ويضعف من فرص الالتقاء بين القوى المتصارعة حتى أنه لا يوجد مجرد فرصة وجود قواسم مشتركة بين الجانبين وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع السياسي والعنف السياسي، فضلاً عن اتفاق بعض التيارات السياسية مع قوى خارجية لمساندتها مثل ما أقدمت عليه بعض فصائل المعارضة العراقية قبل غزو العراق وكيف مهدت الطريق للولايات المتحدة لغزو العراق تحت حجة واهية ، وفي الحالة السياسية الراهنة نجد غياب الثقة بين الكتل السياسية فيما بينها ترك انثراً سبية على اداء الحكومة ومؤسساتها فضلاً عن أداء البرلمان وتعطيل القوانين المهمة التي تخدم حياة المواطن العراقي .

## ٢ - من الناحية الاقتصادية :

ان عدم الاستقرار السياسي في حد ذاته كفيل بعدم الاستقرار الاقتصادي وعندما تزداد وتيرة العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج للتنمية أو حتى مجرد أحداث تغيير نوعي في البني الاقتصادية وتهرب رؤوس الأموال الى الخارج وتضعف حركة الاستثمارات المباشرة .. وتقل كفاءة رؤوس الأموال المستثمرة وتزيد الأزمات البنوية وتوجه الحكومة جزء كبير من الموازنة الى الأجهزة الأمنية على حساب التعليم والصحة والنقل .. الخ وتتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتتعرض الدولة الى عجز مزمن في ميزان المدفوعات وتلجأ للاقتراض والاستدانة، وهنا تتكسر التبعية للخارج .

## ٣ - من الناحية الاجتماعية :

فالعنف السياسي يعمل على زعزعة الأمن والنظام العام نتيجة ما يتركه العنف من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع وما يشهده العراق حالياً من تباطؤ في إنجاز الأعمال وزيادة معدلات البطالة هو نتيجة لهروب الاستثمارات وتعطل المصانع عن العمل وزيادة البطالة والتي تمثل بدورها زاد جديد لعمليات العنف، وإمكانية خلق فتن طائفية أو عرقية .

ووفقاً لما سبق ذكره يمكن القول بأن العنف السياسي يترك اثاره السلبية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث يرفع نسب البطالة والصراعات الداخلية والرغبة في التمرد ويؤدي الى العزوف عن السلوك الانتخابي كما يؤدي الى ترسيخ الشعور بالظلم والاحباط والتي تدفع بدورها الى مشاعر سلبية وعدوانية وقد تدفع بالمواطن الى الانتماء للشبكات الارهابية .

### ثانياً - سبل علاج العنف السياسي في العراق

يرى الباحث ضرورة تقديم بعض التوصيات التي من الممكن ان تقلل من العنف السياسي والاثار السلبية التي قد يتركها في حياة الانسان العراقي ومستقبله وهي كالآتي :

- ١- ضرورة قيام الحكومة بمحاربة الفساد والبطالة والفقر كونها تشكل اسباباً رئيسية للعنف السياسي.
- ٢- ضرورة قيام الحكومة باستثمار طاقات الشباب من خلال النوادي الرياضية والدورات التدريبية ودعم النشاطات الرياضية التي تحد من استغلال الطاقة في العنف .
- ٣- ضرورة قيام الحكومة ومؤسساتها العسكرية بالالتزام بالدستور واحترام حقوق الانسان .
- ٤- ضرورة قيام الحكومة بأقامة برامج وندوات اعلامية لتغيير الصورة العنيفة للجهزة الامنية والتي ترسخت في عقول الناس من خلال الاستفادة من الخبراء والمختصين .
- ٥- التاكيد على وسائل الاعلام الحرة بضرورة ممارسة دورها المهني والانساني في تسليط الضوء على كل الانتهاكات التي يتعرض لها المواطن العراقي ضمن حدود العراق من أقصى نقطة في جبال زاخو الى اخر نقطة في الفاو .
- ٦- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني برصد أي انتهاك او تعسف يتعرض له المواطن العراقي .
- ٧- ضرورة قيام الجهات المختصة بنشر الوعي السياسي بين ابناء المجتمع العراقي مما يساهم في معرفة الانسان العراقي لحقوقه واجباته .

٨- ضرورة قيام العائلة العراقية ووسائل الاعلام والمدارس كقنوات للتنشئة بالمساهمة الفعالة في عملية التنشئة السياسية الصحيحة مما يساهم في غرس قيم الوطنية وما يترتب عليها من مسؤوليات تجاه الوطن .

٩- ضرورة قيام قنوات التنشئة الاجتماعية بدور فعال في زرع روح المواطنة وحب الاخر من كل مكونات الشعب العراقي وبخاصة لدى الاطفال والمراهقين و تعليمهم ان الوطن هو خيمة لكل مكوناته وان العراقي هو اخ للعراقي بغض النظر عن الدين أو المذهب أو القومية وتطبيقاً لقول الامام علي "ع" : (الانسان للإنسان اما اخ له في الدين او نظير له في الخلق) .

١٠- محاربة الأفكار الطائفية والعنصرية ومعاينة مروجيها والداعين اليها .

١١- تشجيع التعايش بين الاثنيات والاقليات ضمن مناطق مختلطة.

١٢- ضرورة قيام المؤسسات العلمية المختصة بدراسة الجوانب المعرفية التي تساهم في ارتفاع معدلات العنف ومحاولة التأثير فيها لخفضه.

### المصادر:

- ابراهيم ،حسنين توفيق،٢٠٠٩،ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،الطبعة الثانية.
- غير ، تيد روبرت(٢٠٠٤). لماذا يتمرد البشر. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث.
- رمضان، عبد العظيم. ( ١٩٩٤ ). الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، ج ٤، ط ١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- فرنافا، جورج. ( ٢٠٠٤ ). العنف المدرسي، ترجمة خالد العامري، ط ١، القاهرة: دار الفاروق.
- بدر الدين،اكرم عبد القادر، ١٩٨٣ ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- زيادة ،ماري كاليفات ،١٩٨٦،أسطورة الارهاب ،الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٩ .
- حنفي ،قديري ،٢٠٠٥،العنف السياسي رؤية نفسية ، القاهرة مركز البحوث والدراسات السياسية .
- عز الدين ،أحمد جلال ،١٩٨٤، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي المصري، أطروحة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني.
- عز الدين ،أحمد جلال ،١٩٨٦، الإرهاب والعنف السياسي ،القاهرة: دار الحرية.
- نظمي ،فارس كمال عمر ،٢٠٠٩، الحرمان النسبي والهوية الاجتماعية وعلاقتها بسلوك الاحتجاج لدى العاطلين عن العمل أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد.
- حمزة ، فرحان محمد ،٢٠٠٩،العنف الجمعي وعلاقته بالتعصب والتسهيل الاجتماعي ،أطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد.
- Bray. Jeremy 2009 .Rational Choice Models of Political Violence: The Role of Injustice and Retribution. PhD, RTI International
- Bruce M. Russett , «Inequality and Instabiliy: The Relation of Land Tenure to Politics , » (10) World Politics , vol. 16 , no. 3
- Markus Funk,K2010,rights and advocacy at the international criminal conrt ,Oxfoed,new York:Oxford university press.



العدد الثاني والثلاثون

آب / ٢٠١٨

مجلة كلية التربية

- 
- Sanfilippo, A. & Franklin, L. & Tratz, S. & Danielson, G. & Milesen, N. & Riensche, R. & McGrath, L. (2008). Automating Frame Analysis. Pacific Northwest National Laboratory. In
- Crosby, Faye (1976). A Model of Egoistical Relative Deprivation. Psychological Review, 83, 2, 85 – 113.
- Muller, E. N. (1972). A Test of a Partial Theory of Potential for Political Violence. The American Political Science Review, 66, 928 – 959